### تقرير امريكي يشير الى انفاق ١٠٠ مليار دولار على شركات التعهدات الأمنية في العراق

# الداخلية تعلن استعدادها لحماية شركات الاستثمار وتقدم مشروعا الى البرلمان لتنظيم عمل الشركات الامنية

بغداد / هشام الركابي - وكالات

اكد الوكيل الاقدم لوزير الداخلية عدنان الاسدي ان السلطات الامنية على استعداد لتوفير الحماية الامنية للشركات الاجنبية الراغبة بالاستثمار في العراق كاشفا في الوقت نفسه عن تقديم مسودتي قانون لتنظيم عمل الشركات الامنية الخاصة الاجنبية الى البرلمان في وقت يشير فيه تقرير حكومي امريكي أن الولايات المتحدة أنفقت، وحتى هذا العام ، ١٠٠ مليار دولار على شركات التعهدات الأمنية في العراق.

وكشف الاسدي عن وجود مسودتي قانون لتنظيم عمل الشركات الامنية الخاصة الاجنبية والمحلية في البرلمان ستجري مناقشتهما قريبا لاقرار الافضل لافتا الى ان احدى المسودتين مقدمة من وزارة الداخلية فيما اعدت الثانية لجنة الامن والدفاع في البرلمان ، مشيراً الى ان هذه الشركات تعمل الان بموجب الامر ١٧ الذي اصدره الحاكم المدني بول بريمر في حزيران عام ٢٠٠٤ والذي ينظم وجودها.

واضاف " تستطيع اية شركات تعهدات امنية سواء كانت قادمة مع الرأسمال العربي او الاجنبي تقديم طلب الى وزارة الداخلية وفق الضوابط مرفق بكفالة مصرفية معينة اضافة الى تقديم كشف بالاسلحة والسيارات والمكان وتدقيق خلفيات العاملين في الشركة اضافة الى اجراءات امنية تمنح بموجبها اجازة العمل في العراق لمدة ستة اشهر قابلة للنقض والالغاء في حالة مخالفة الشركة للضوابط "

بدوره اكد مدير العمليات في وزارة الداخلية اللواء الركن عبد الكريم خلف ان القانون الذي اعدته وزارة الداخلية وحظي بموافقة رئاسة الوزراء سيخضع جميع الشركات الامنية الى القوانين العراقية .

واوضح قائلا " عقب التجاوزات التي قامت بها الشركات الامنية ، اعدت وزارة الداخلية مشروع قانون متكامل وحظي بموافقة مجلس الوزراء حيث تم ارساله إلى مجلس شورى الدولة وبعدها أرسل الى مجلس النواب لمناقشته وضع كل ضوابط الشركات الامنية تحت مسؤولية وزارة الداخلية واخضعها للقانون العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ بتعديلاته والقوانين النافذة وان تأتمر بقوانين وزارة الداخلية والقوات الامنية الموجودة على الارض " ، مشيرا الى ان " هذا القانون سيجعل من هذه الشركات تخضع بشكل كامل لاوامر وقوانين الدولة مادامت تعمل على اراضي جمهورية العراق".

فيما اوضح عضو لجنة الامن والدفاع النائب عن الائتلاف حسن السنيد أن اللجنة تدرس قانونا يحدد صلاحيات الشركات الأمنية العاملة في العراق وآلية عملها ، مشيرا الى ان " هناك قانوناً في لجنة الامن والدفاع الان يحدد تبعية الشركات الاجنبية قانونيا وتصرفاتها وصلاحياتها ونوعية السلاح الذي تستخدمه هذه الشركات وعدده والزي الذي يرتدونه وشعارات الشركات من اجل ان تكون الشركات الامنية غير مفتوحة الصلاحيات".

وينص الأمر رقم ١٧ على أنه "يتمتع المتعاقدون بالحصانة من القضاء العراقي فيما يتعلق بالمهام التي يؤدونها على صلة بشروط ومواصفات العقود أو العقود الفرعية".

ويعرف الأمر المتعاقدين باعتبارهم "شخصيات اعتبارية غير عراقية ولا توجد في العراق في الأحوال الطبيعية ، بما يشمل العاملين بهذه الجهات من الموظفين غير العراقيين".

ووافقت الحكومة العراقية على مشروع القانون المُبطل للأمر رقم ١٧، وإن لم تحدد أية وسائل أو سبل للتعامل مع الحوادث والوقائع السابقة.

وكان مقتل ١٧ مدنياً على يد عاملين بالشركة الأمنية بلاكووتر في ١٦ ايلول من عام ٢٠٠٧ قد جذب انتباه المجتمع الدولي الى غياب المحاسبة على الجرائم المرتكبة من قبل المتعاقدين الأمنيين في العراق.

وبشأن إمكانية مقاضاة شركة بلاك ووتر الأميركية والشركات الأخرى التي تسببت بحوادث اودت بحياة المدنيين، قال خلف " ان الدول التي تقع فيها الحوادث لديها حقوق وهذه الحقوق يجب ان تستخدمها وتستثمرها ونحن كوزارة ماضون في الامر في اطار الانظمة القانونية ".

وتوفر معظم هذه الشركات حماية امنية الى الشركات الامريكية والاجنبية العاملة في العراق فضلا عن السفارات الاجنبية ، ويبدو ان ذلك هو ما دفع الحكومة الى تشكيل مديرية حماية السفارات والبعثات الدبلوماسية بقوة قوامها ٢٠٠٠ عنصر امن ، طبقا لما ذكره الناطق باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا فيما اعلن وكيل وزارة الداخلية عدنان الاسدي لدى وزارة الداخلية هيئة عامة لحماية المنشآت والحماية الشخصية وتتوفر فيها اعداد كافية من افراد الحماية مجهزة بالاسلحة وعلى مستوى ثقافي وتدريبي متطور ونحمي بهم مؤسسات الدولة .

وتابع " هناك فائضون من هؤلاء بعد تقنين الحمايات الشخصية نستطيع بهم توفير الحماية للشركات الاجنبية وتهيئة اي كادر مطلوب من وزارة الداخلية لهذا الامر " .

ومضى الى القول " نستطيع تحويل القوة التي كنا نكافح بها الارهاب والقاعدة والميليشيات والعصابات المنظمة الى توفير الحماية للشركات الاستثمارية " .

الى ذلك أفاد تقرير حكومي أمريكي أن الولايات المتحدة أنفقت ، وحتى هذا العام ، ١٠٠ مليار دولار على شركات التعهدات الأمنية في العراق.

ونقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن مصادر مطلعة على تقرير "مكتب الموازنة بالكونغرس" أن واحداً من بين كل خمسة دولارات أنفقت على حرب العراق، ذهبت إلى شركات التعهدات الأمنية، التي تقدم خدمات أمنية للجيش الأمريكية والأجهزة الحكومية الأخرى، في منطقة حرب، فاق فيها أعداد المتعهدين الأمنيين حجم القوات الأمريكية هناك.

وفاق اعتماد البنتاغون على المتعهدين الأمنيين في العراق، أي حروب أخرى خاضتها الولايات المتحدة، الأمر الذي أثار تساؤلات قانونية وسياسية جديدة حول إذا ما أصبحت أمريكا أكثر اعتماداً على الجيوش الخاصة في حروب القرن الواحد والعشرين. ووجد التقرير أن العقود التي قدمتها الحكومة الأمريكية للشركات الأمنية، خلال الفترة منذ عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧، بلغت ٨٥ مليار دولار، فيما تبلغ قيمة العقود الحالية التي تعمل إدارة واشنطن على إبرامها مع تلك الشركات، ما بين ١٥ إلى ٢٠ مليار دولار سنوياً، بحسب "نيويورك تايمز."

وبهذه الوتيرة سيفوق إجمالي تلك العقود ١٠٠ مليار دولار قبيل نهاية العام، طبقاً للصحيفة.

ومثلت قيمة العقود التي قدمت شركات التعهدات الأمنية، خلال ٢٠٠٧، ٢٠ في المائة من الفاتورة الإجمالية للحرب في ذاك العام.

ورجح العديد من الخبراء أن الأرقام التي وردت في التقرير، هي أول أرقام رسمية تكشف حجم التكلفة الحقيقي لشركات التعهدات الأمنية، وأثارت العديد من الأسئلة المقلقة حول مدى خصخصة هذه الحرب.

ووضعت الصحيفة عدد المتعهدين الأمنيين في العراق عند ١٨٠ ألف متعهد، مشكلين بذلك قوة عسكرية تفوق حجم الجيش الأمريكي هناك، فيما تبقى أدوارهم ومهامهم وحتى ضحاياهم في طي الكتمان.

### القوة البحرية تحتفل بالذكرى الـ ٧٢ لتأسيسها

# بدء المرحلة الاولى لتسلم المسؤولية في المياه الاقليمية العراقية

بغداد/ حيدر موسى

اعلن قائد القوة البحرية اللواء الركن محمد جواد عن بدء المرحلة الاولى من مراحل تسلم المسؤولية في المياه الاقليمية العراقية. مبينا ان هذه المرحلة "تنفذ بعدد وقطع بحرية كافية يغطي ساحة العمليات تغطية تامة".

واضاف جواد في مؤتمر صحفي مشترك عقد ببغداد امس الثلاثاء مع النقيب باول ابراهام من البحرية الملكية للمملكة المتحدة "ان هناك مرحلة لاحقة من تسلم المسؤولية الامنية، اذ اعدت وزارة الدفاع بصورة جيدة لهذه المرحلة وقامت بابرام عدد من العقود لتجهيز البحرية العراقية بسفن وزوارق بحرية ملائمة للعمل في شمال الخليج حيث من المؤمل ان ننهي تسليح القوة البحرية بنهاية عام٢٠١٠".

واشار الى انه بالرغم من ان قواتنا البحرية ما زالت صغيرة الا انها مستمرة في النمو وهناك خطط كبيرة لتوسيعها الى ان تصل الى الصورة التي تطمح اليها القيادة السياسية والعسكرية العراقية المصممة بدعم الجيش، وان يكون جيشا قادرا على رد اي عدوان، واوضح ان القوة البحرية تمتلك حاليا ١٩٠٠ شخص وسوف يرتفع هذا العدد الى ٣٠٠٠ شخص بنهاية عام ٢٠١٠.

وتابع ان القوة البحرية العراقية الحالية هي ثمرة جهود مشتركة من بحريات عالمية مثل بحرية المملكة المتحدة وبحرية الولايات المتحدة الامريكية والبحرية الاسترالية، ونسعى الى رفع قدرتنا القتالية لنتمكن من تحقيق المهمة كاملة باقل ما يمكن من مساعدة الشركاء.

موضحا ان خططنا حاليا تتلخص بحماية المنشاة القريبة من الساحل والمنصات النفطية الموجودة بعرض البحر وكذلك الممرات المائية الملاحية.

وعرج قائد القوة البحرية على ما قامت به القوة في عملية "صولة الفرسان" مؤكدا انه دليل على تنامي القدرة القتالية وتنفيذ المهام الموكلة، واضاف "لم تكن حماية الموانئ التجارية في ام قصر وخور الزبير بالمهمة السهلة، خصوصا اذا علمنا انه ما يتم تصديره من هذين الميناءين يقدر بـ٩٠٪ من اجمالي الدخل القومي".

واعلن جواد انه "في نهاية عام ٢٠١٠ سيتم بناء القوة البحرية بشكل كامل وستكون قادرة على السيطرة على المياه الاقليمية".

الى ذلك سلم السفير البريطاني في بغداد جائزة ملكة بريطانيا الى احد الضباط العراقيين الشباب كافضل طالب لعام ٢٠٠٧ في الكلية البحرية في دورثموت حيث كان تسلسله الاول على دفعته، وذلك خلال الذكرى الـ٧٢ لتاسيس البحرية العراقية الذي صادف امس الثلاثاء.

فيما عدّ قائد القوة البحرية رفع الكفاءة العملية في مستوى العمل في البحر حافزا لتطوير قدرات القوة البحرية والعراقية وتدفع منتسبيها نحو الافضل. موضحا "ان تعاملنا مع البحرية البريطانيا يتركز على التدريب بكل مستوياته وانواعه سواء التدريب الفردي او صعيد التدريب على القطع البحرية". واشار الى "ان القيادة العسكرية العراقية خصصت لجاناً مختصة ومنظمات لشراء الاسلحة المناسبة للقوة البحرية العراقية بما يتلاءم مع المياه الاقليمية لشمال الخليج العرابي". وعبر جواد عن رغبة العراق ببناء علاقات متبادلة مع دول الجوار مبنية على الاحترام المتبادل حيث ان العراق اليوم هو دولة ديمقراطية ويبني علاقته على اسس حسن الجوار". نافيا وجود اي اعتداءات من قبل الجارة ايران على العراق. كما اوضح ان "هناك بعض التجاوزات التي يقوم بها بعض الصيادين بعبور المياه الاقليمية وهذه مسألة طبيعية، اذ توجد اتفاقية موقعة من قبل العراق والدول المجاورة له بحريا باعادة هؤلاء للدولة التي خرجوا منها".

من جهته اوضح مستشار البحرية الملكية البريطانية بول ابراهام في المؤتمر "ان دور البحرية الملكية البريطانية في العراق هو المساعدة في تأمين الممرات المائية لجنوب العراق والموجودة على الخط الساحلي".

مشيدا بالبحرية العراقية التي عملت على عدم حدوث عمليات تهريب". وقال "ان مركز عمليات ام قصر تحت قيادة كابتن من البحرية ويوجد فيه موظفون من الولايات المتحدة وهم يوفرون التدريب والمراقبة والعمل وهم يعملون الى جانب البحرية العراقية".

### حظر تجوال في بعقوبة بعد استهداف المحافظ بتفجير انتحاري

# مجلس محافظة ديالى يقيل قائدها

ديالى/ المدى والوكالات

قال المتحدث باسم وزارة الدفاع محمد العسكري إن مجلس محافظة ديالى قرر، إقالة قائد شرطة المحافظة اللواء الركن غانم القريشي، مبينا ان قرار الاقالة لم تتدخل فيه وزارة الداخلية وقيادة عمليات "بشائر الخير" في المحافظة. فيما تم فرض حظر للتجوال في مدينة بعقوبة في الساعة الثانية عشرة ظهراً وحتى السادسة من صباح الاربعاء ، هذا وقد تضاربت الانباء حول فرض حظر التجوال ففي الوقت الذي اشارت فيه مصادر رسمية ان الحظر على خلفية التفجيرات الانتحارية التي استهدفت موكب محافظ ديالى وقائد شرطتها ، قال مصدر في قيادة عمليات بشائر الخير لـ (المدى) ان الخطر فرض على اثر التظاهرات التي انطلقت امس والتي طالبت بعدم اقالة قائد الشرطة.

من جهته أوضح المتحدث باسم وزارة الدفاع أن مجلس محافظة ديالى قرر، الاثنين، وإقالة قائد شرطة المحافظة غانم القريشي، فيما لم تؤكد وزارة الداخلية وقيادة عمليات "بشائر الخير"، قرار الاقالة".

وأضاف العسكري أن "قرار الاقالة لم تتدخل فيه وزارة الداخلية أو قيادة عمليات بشائر الخير، وإنما صدر من مجلس محافظة ديالى فقط".

الى ذلك اعلن قال قائد القوات البرية علي غيدان إن حظرا للتجوال فرض امس الثلاثاء في مدينة بعقوبة حتى إشعار آخر على خلفية التفجير الانتحاري بحزام ناسف استهدف موكباً لمحافظ ديالى وقائد عملياتها وأدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين وإصابة ثلاثة آخرين وسط المدينة.

وأضاف غيدان أن "حظرا للتجوال فرض امس على مدينة بعقوبة حتى إشعار آخر على خلفية التفجير الانتحاري بحزام ناسف استهدف موكب محافظ ديالى رعد الملا جواد وقائد عملياتها عبد الكريم الربيعي".

وكان مصدر أمني في شرطة محافظة ديالى قال في وقت سابق إن ثلاثة اشخاص استشهدوا الثلاثاء وأصيب اربعة آخرون جراء قيام انتحاري يرتدي حزاما ناسفا بتفجير نفسه مستهدفا مركز شرطة الشرقي وسط مدينة بعقوبة، ليكون الاستهداف الثاني للمركز خلال ٢٤ ساعة.

إذاستشهد مدني الاثنين وأصيب ١٧ شخصا بينهم عدد من عناصر الشرطة جراء قيام انتحارية ترتدي حزاما ناسفا مستهدفة مركز شرطة الشرقي وسط مدينة بعقوبة.

فيما أعلن مصدر أمني مسؤول أن انفجارا وقع امس الثلاثاء بالقرب من مبنى مجلس للمحافظة.

وأضاف المصدر، " أن "التفجير نفذ بواسطة حزام ناسف وسط بعقوبة"، مشيرا إلى أن "الحصيلة الأولية استشهاد مدني وإصابة تسعة آخرين بجروح".

وأوضح المصدر أن قوى الأمن عثرت على رأس امرأة وساقها يعتقد أنها هي التي نفذت العملية".

من جانب آخر قال مصدر أمني في المحافظة إن جميع أقضية المحافظة شهدت، الثلاثاء، تظاهرات جماهيرية احتجاجا على قرار إقالة مدير شرطة المحافظة اللواء الركن غانم القريشي.

وأوضح المصدر أن "أهالي أقضية محافظة ديالى الخمس باستثناء قضاء خانقين نظموا اليوم تظاهرات احتجاجية على قرار إقالة مدير شرطة المحافظة اللواء غانم القريشي".

وكان المتحدث باسم وزارة الدفاع اللواء محمد العسكري الاثنين إن مجلس محافظة ديالى قرر إقالة قائد شرطة المحافظة اللواء الركن غانم القريشي، مبينا أن قرار الإقالة لم تتدخل فيه وزارة الداخلية وقيادة عمليات بشائر الخير في المحافظة.

وأضاف المصدر أن "عددا من شيوخ ووجهاء العشائر في مختلف المناطق نظموا أيضا مؤتمرات صحفية أعلنوا فيها تأييدهم للقريشي ورفضهم إقالته".

من جانبه قال الناطق الرسمي باسم جبهة التوافق الدكتور سليم الجبوري: (أن جبهة التوافق تعرب عن قلقها إزاء سير عمليات بشائر الخير، التي تجري في محافظة ديالى لأنها قد تنحرف عن الهدف المعلن لها)، على حد تعبيره.

وأضاف الجبوري (أن جبهة التوافق في الوقت الذي تساند فيه بسط الأمن والاستقرار في المحافظة، إلا أنها لا تريد لهذه العملية أن تنحرف عن مساراتها المعلنة في بسط الأمن في ربوع المحافظة).

وأوضح إن بعض الاجتهادات من قبل الأجهزة الأمنية تسببت في وقوع أخطاء كبيرة، إذ قامت هذه الأجهزة بتنفيذ عملياتها العسكرية في بعض المناطق وترك مناطق أخرى أكثر سخونة، وقد ساهمت هذه الأخطاء والممارسات في تمييع قانون العفو العام من خلال عدم استقبال القوات الأمنية، من يروم تسليم نفسه بل اعتقلت /أناسا كان لهم الدور الفاعل في مقاتلة القاعدة لذا كان لابد للجبهة من التعبير عن القلق إزاء هذه الإجراءات)، في إشارة منه إلى عناصر الصحوة.

وتابع: (إن الجبهة تأمل في أن تسير هذه العمليات بشكل موضوعي، بعيدة عن أي توجه يعمل على تغيير مسار العملية العسكرية في محافظة ديالى، للبدء بالصفحة الثانية المتمثلة بإعمار المحافظة وتقديم الخدمات لها).

وفي خانقين وصف المتحدث الرسمي باسم قيادة قوات حماية حرس اقليم كردستان"البيشمركة" جبار ياور قرار وزارة الدفاع بإخلاء مناطق جلولاء وخانقين وقره تبة من قبل اللواء ٣٤ بـ"الضربة الكبيرة لأمن المواطنين، في تلك المناطق" حسب تعبيره.

وكانت وزارة الدفاع قررت سحب اللواء ٣٤ التابع "للجيش العراقي الفدرالي" والذي يتمركز في مناطق جلولاء وخانقين وقره تبة، واستبداله باللواء ٤٥ التابع للفرقة الأولى من الجيش العراقي، والمشارك بعمليات "بشائر الخير" في ديالى.

وأكد ياور في حديث صحفي الثلاثاء، أن "المناطق التي يحميها اللواء ٣٤ التابع للجيش العراقي الفدرالي، هي مناطق آمنة ولا تحتاج لإجراء مثل هذه العمليات العسكرية الواسعة النطاق".

وأشار المتحدث الرسمي باسم قيادة قوات حماية حرس الإقليم إلى أن "الهدف الذي تمركز من أجله اللواء ٣٤، هو حماية المواطنين من هجمات الإرهابيين"، حسب قوله، مبينا أن "اللواء قدم تضحيات كبيرة من أجل هذا الهدف".

وتشكل اللواء ٣٤ "كرميان" قبل نحو عام، وهو يتألف من أربعة أفواج، فوجين تشكلا من عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني، والفوجين الآخرين من عناصر الاتحاد الوطني الكردستاني. ويتبع اللواء قيادة البيشمركة في حكومة اقليم كردستان

وقد تم التحرك به إلى مناطق جلولاء وخانقين وقره تبة بطلب من الحكومة العراقية وبالتنسيق مع قوات المتعددة الجنسية.

واعتبر ياور أن ما تناقلته بعض وسائل الإعلام حول تحركات قوات البيشمركة، نحو مناطق كركوك ومناطق كرميان التي تشهد عمليات عسكرية، "مبالغ فيها"، حسب قوله.

من جهته قال وزير البيشمركة في حكومة إقليم كردستان العراق جعفر الشيخ مصطفى، في حديث صحفي ، إن "قوات اللواء ٣٤ موجودة في أماكنها، لحين حسم الموضوع بين القيادة السياسية في الإقليم والحكومة المركزية"، وأضاف "لا توجد ضغوطات على تلك القوات".

وأكد مصطفى أن قوات الجيش العراقي المشاركة في عملية بشائر الخير "لم تتعرض لمقرات الأحزاب الكردية في مناطق جلولاء وخانقين وقره تبة وضواحيها".

وكانت وزارة الدفاع العراقية أعلنت الاثنين أنها نفذت، حملات دهم وتفتيش ضمن عملية بشائر الخير في ناحية قره تبه التابعة لقضاء كفري.

من جانب آخر، قال ممثل السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني في قيادة قوات البيشمركة محمود سنكاوي، في حديث صحفي إن "هناك لقاءات جارية مع المسؤولين في الحكومة المركزية ووزارة الدفاع، من أجل التوصل إلى تنسيق مشترك حول مسالة سحب اللواء ٣٤".

## فلاشات

### كيف نتخلص من المحاصصة؟

جليل وادي

لاجديد في القول: اذا لم نتخلص من المحاصصة ، لن يرقى لنا حال سياسي ذلك ان المحاصصة تقف وراء اغلب المآسي التي نتعرض لها اليوم، فلولاها لما تعزز الفكر الطائفي، ولما تجسد في حركات عنيفة احرقت الاخضر واليابس ، ولما بلغت الفتنة الطائفية هذا المبلغ الذي جعل تقسيم البلاد امراً ممكناً وذلك عبر جريمة التهجير القسري التي قادت الى تشكيل مناطق بصبغة طائفية واحدة، وعزلها عن بقية اجزاء الوطن.

لذلك عبر الرأي العام بمختلف شرائحه وباشكال عديدة عن نبذه لهذه الاليات المعتمدة في تشكيل السلطة السياسية التي لن تثمر سوى عن تمزيق نسيجه الاجتماعي، وتفتيت لحمته التي تعززت اواصرها عبر آلاف السنين.

واظن ان عدم انتباه جهات صنع القرار، او عدم ايلائها ارادة الجماهير التي عانت الويلات خلال السنين الاخيرة الاهتمام الكافي، فلتتوقع من تلك الارادة في مقبل الايام ما لايحمد عقباه . واذا كانت المحاصصة حاجة سياسية ملحة اقتضتها مرحلة ما بعد التغيير لضمان حقوق الاقليات في الوصول الى السلطة ، وايجاد تمثيل متوازن لمكونات الشعب العراقي بالاعتماد على نظام القائمة المغلقة في الانتخابات بوصفه نظاماً بمقدوره تحقيق الاهداف المذكورة الا ان التجربة اثبتت بالمطلق انها آليات وانظمة فاشلة لاتتناسب مع المشروع الوطني الذي نريده للعراق ، بل انها صبت في مصلحة الاحزاب ، فيما نريدها ان تصب في مصلحة الجماهير، وعليه فان ابرز الاسئلة التي تقتضيها المرحلة التاريخية التي نمر بها يتمثل في الكيفية التي يمكن ان نتخلص بها من نظام المحاصصة المقيت، وبهذا الصدد لابد من ان نشير انه على الرغم من ان جميع الجهات والقوى الفاعلة في المشهد السياسي العراقي ومن دون استثناء تعلن في وسائل الاعلام عن رفضها لنظام المحاصصة داعية الى التخلي عنه واعتماد معايير الكفاءة والنزاهة، الا ان الكثير منها ما زال يتشبث بهذا النظام اثناء المساومات والمفاوضات التي تجري سواء في تشكيل الحكومة، او في الحصول على المناصب القيادية في مؤسسات الدولة.

> اذا كانت المحاصصة والقائمة المغلقة تصبان في مصلحة الاحزاب والقوى المشاركة في العملية السياسية الجارية ، فأغلب الظن أن بعض هذه القوى او اكثرها ستستميت من اجل الدفاع عنهما باشكال غير مباشرة وبيافطات براقة

واذا كانت المحاصصة والقائمة المغلقة تصبان في مصلحة الاحزاب والقوى المشاركة في العملية السياسية الجارية، فأغلب الظن أن بعض هذه القوى او اكثرها ستستميت من اجل الدفاع عنهما باشكال غير مباشرة وبيافطات براقة ، ذلك ان بعض هذه الجهات تدرك جيداً انها بغير هذه الآليات لن يكون لها مكان في السلطة وعند ذاك قد تتقاطع ارادة الجماهير مع ارادة تلك الجهات، وبالمحصلة ستنتصر ارادة الجماهير، او ربما تعبر عن صراعها مع هذه الجهات باشكال مختلفة قد يكون من بينها استخدام العنف اذ لم تفتح امامها القنوات التي تمكنها من ايصال الاشخاص والقوى الممثلة لها فعلاً.

ان مايثير الغرابة في هذا الامر، ان الجميع يدرك المخاطر المستقبلية الجسيمة لهذه الاليات على العراق ارضاً وشعباً ، الا اننا لم نسمع ان هناك من فكر او ناقش كيفية التخلص منها، ومع ان ذلك ليس بالامر الهين، بخاصة بعد امتداد جذور هذه الامراض السرطانية الى أغوار بعيدة في الجسد العراقي، ما يقتضي امعان الفكر جيداً لايجاد المخارج المناسبة مبكراً ، ليتسنى ارساء دعائم العراق الديمقراطي على أسس صحيحة.